مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١١

أثر الموقف السوفيتي من إنقلاب ١٩٦٠ في تقارب العلاقات التركية – السوفيتية حتى آذار ١٩٧١

احمد صباح سعيد محمود

التاريخ ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم، نينوى

البريد الإلكتروني Email : Ahmedsabahsabah44@gmail.com

الكلمات المفتاحية: انقلاب أيار ١٩٦٠، العلاقات التركية–السوفيتية، الحرب الباردة، أزمة قبرص، رسالة جونسون ١٩٦٤، حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التقارب التركي–السوفيتي.

كيفية اقتباس البحث

محمود، احمد صباح سعيد ، أثر الموقف السوفيتي من إنقلاب ١٩٦٠ في تقارب العلاقات التركية – السوفيتية حتى آذار ١٩٧١، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Impact of the Soviet Stance on the 1960 Coup on the Rapprochement of Turkish–Soviet Relations until March 1971

Ahmed Sabah Saeed Mahmoud
History, College of Education for Humanities, University of Mosul – College of Education for Pure Sciences, Nineveh
Ahmedsabahsabah44@gmail.com

Keywords : May 1960 coup, Turkish-Soviet relations, Cold War, Cyprus crisis, 1964 Johnson Letter, NATO, Turkish-Soviet rapprochement.

How To Cite This Article
Mahmoud, Ahmed Sabah Saeed, The Impact of the Soviet Stance on the 1960 Coup on the Rapprochement of Turkish–Soviet Relations until March 1971,,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This research examines the impact of the Soviet stance on the May 1960 coup d'état on the rapprochement between Turkey and the Soviet Union leading up to March 1971. The coup precipitated a fundamental shift in Turkish foreign policy toward openness with the Soviet Union—a move particularly spurred by the 1964 letter from U.S. President Lyndon B. Johnson, which caused Turkey to question its NATO commitments. The study reveals that successive Turkish coalition governments following the coup sought to strengthen ties with the Soviet Union through the exchange of official visits, the conclusion of economic agreements, and by leveraging Soviet support for Turkey during the Cyprus crisis. This rapprochement peaked during the administration of Süleyman Demirel, when relations with the Soviet Union became a

matter of national policy supported by various Turkish political parties; however, the coup of March 1971 halted this trajectory and reshaped Turkish foreign policy priorities.

This rapprochement was not without limits; Turkish governments insisted on maintaining Turkey's NATO membership as a non-negotiable condition, and they refused to allow leftist and communist factions to exploit this opening for their own domestic agendas. The coup of March 1971—which, according to this research, was backed by the United States—brought an end to this period of balanced relations and realigned Turkey's orientation back toward the West. Thus, the Turkish model during this phase remains a compelling lesson in the art of balancing relations between major powers, and in leveraging an opening toward the East to serve national interests.

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث أثر الموقف السوفيتي من انقلاب أيار ١٩٦٠ في تقارب العلاقات التركية–السوفيتية حتى آذار ١٩٧١، إذ أسهم الانقلاب في إحداث تحول جذري في السياسة الخارجية التركية نحو الانفتاح على الاتحاد السوفيتي، ولا سيما بعد رسالة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام ١٩٦٤ التي أثارت حفيظة تركيا تجاه التزاماتها في حلف الناتو. كشف البحث أن الحكومات الائتلافية التركية المتعاقبة بعد الانقلاب اتجهت نحو توطيد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي من خلال تبادل الزيارات الرسمية، وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية، واستثمار الموقف السوفيتي الداعم لتركيا في أزمة قبرص. وقد بلغ هذا التقارب ذروته في عهد حكومة سليمان ديميريل، حين باتت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي سياسة وطنية تحظى بدعم الأحزاب التركية المتعددة، غير أن انقلاب آذار ١٩٧١ أوقف هذا المسار وأعاد ترتيب أولويات السياسة الخارجية التركية.

أن هذا التقارب لم يكن بلا حدود؛ فقد حرصت الحكومات التركية على الإبقاء على عضوية تركيا في حلف الناتو شرطاً غير قابل للتفاوض، ورفضت السماح للتيارات اليسارية والشيوعية بالاستثمار في هذا التقارب لصالح أجنداتها الداخلية. وقد جاء انقلاب آذار ١٩٧١، المدعوم أمريكياً وفق ما يذهب إليه البحث، ليضع حداً لهذه المرحلة من العلاقات المتوازنة، ويُعيد توجيه البوصلة التركية نحو الغرب من جديد. وهكذا يبقى النموذج التركي في هذه المرحلة درساً بليغاً في فن التوازن بين القوى الكبرى وتوظيف الانفتاح على الشرق خدمةً للمصالح الوطنية.

المقدمة:

شكّل انقلاب أيار ١٩٦٠ منعطفاً حاسماً في مسيرة السياسة الخارجية التركية، إذ أفرز تحولات جذرية في طبيعة علاقات تركيا مع القوى الكبرى، ولا سيما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. فبينما أسهمت سنوات الحرب الباردة في ترسيخ انتماء تركيا إلى المنظومة الغربية ممثلةً بحلف الناتو، جاء الانقلاب ليفتح صفحة جديدة في علاقة أنقرة مع موسكو، تجلّت في مساعي التقارب والتعاون الاقتصادي والسياسي.

وقد تزامن ذلك مع جملة من الأحداث الإقليمية والدولية التي أثّرت في مسار هذا التقارب، في مقدمتها أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، ورسالة الرئيس الأمريكي جونسون عام ١٩٦٤ التي حذّرت تركيا من التدخل في قبرص، مما أوجد شعوراً تركياً عميقاً بأن الولايات المتحدة تُقدّم مصالحها الأمنية على مصالح حلفائها. في ظل هذه التحولات، سعت الحكومات التركية المتعاقبة بعد الانقلاب إلى بناء علاقات متوازنة مع الشرق والغرب، مستثمرةً الورقة السوفيتية أداةً للضغط والتفاوض في القضايا الإقليمية كأزمة قبرص.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الأثر الذي أحدثه الموقف السوفيتي من انقلاب ١٩٦٠ في مسار العلاقات التركية–السوفيتية، وتتبّع مراحل التقارب بين البلدين خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ حتى آذار ١٩٧١. كما يسعى البحث إلى إبراز الدوافع السياسية والاقتصادية التي دفعت الحكومات التركية الائتلافية نحو توطيد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، مع تحليل دور أزمة قبرص والعلاقات التركية–الأمريكية المتوترة في تسريع هذا التقارب، وصولاً إلى تقييم تأثير انقلاب آذار ١٩٧١ على مسار هذه العلاقات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول مرحلة بالغة الدقة والتعقيد في تاريخ العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، إذ يسلّط الضوء على نموذج فريد لدولة عضو في حلف الناتو سعت إلى بناء علاقات تعاون وازية مع الاتحاد السوفيتي دون الانسلاخ عن التحالف الغربي. ويقدم البحث فهماً أعمق لآليات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية وكيفية توظيف المتغيرات الداخلية كالضغوط الشعبية والحزبية والأزمات الاقتصادية في تشكيل التوجهات الخارجية. فضلاً عن ذلك، يُلقي البحث الضوء على مرحلة نادراً ما تُدرس بعمق في الأدبيات التاريخية العربية رغم أهميتها في فهم ديناميكيات الشرق الأوسط وتركيا المعاصرة.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول استيعاب وتحليل التحولات الجوهرية التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في أعقاب انقلاب ١٩٦٠، وتحديداً: كيف أفضى الموقف السوفيتي المرحّب بالانقلاب إلى انطلاق مسار جديد من التقارب مع تركيا؟ وكيف تفاعلت المتغيرات الداخلية التركية كالأزمات الاقتصادية، والضغط الشعبي، وتصاعد نفوذ اليسار مع المتغيرات الإقليمية كأزمة قبرص، والدولية كرسالة جونسون وأزمة الصواريخ الكوبية، في دفع تركيا نحو التقارب من الاتحاد السوفيتي؟ وهل كانت هذه السياسة تعبيراً عن استراتيجية متماسكة أم استجابةً ظرفية لمتطلبات المرحلة؟

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي المعزّز بالمنهج التاريخي الاستقرائي، وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها من المصادر الأولية والثانوية المتعلقة بمسار العلاقات التركية–السوفيتية في الفترة المدروسة. شملت المصادر وثائق وزارة الخارجية التركية، ووثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إضافةً إلى الدراسات الأكاديمية التركية والغربية المتخصصة. كما استُعين بمنهج تحليل الخطاب السياسي في استقراء التصريحات الرسمية والبيانات المشتركة الصادرة عن الحكومتين التركية والسوفيتية، بما يتيح تتبّع مسار التحولات في مواقف الطرفين عبر الزمن.

المحاور الرئيسية:

تناول البحث جملةً من المحاور المترابطة، أبرزها: التحول في السياسة الخارجية التركية إثر انقلاب ١٩٦٠ وتداعيات رسالة جونسون ١٩٦٤ على العلاقات التركية–الأمريكية. ثم استعرض مراحل التقارب السوفيتي–التركي المتمثلة في تبادل الزيارات الرسمية بين قادة البلدين، وفي مقدمتها زيارة وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركن للاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٤، وزيارة رئيس الوزراء التركي سوات خيري أورغوبلو لموسكو عام ١٩٦٥، ثم زيارة سليمان ديميريل عام ١٩٦٧.

وأبرز البحث الدور المحوري لأزمة قبرص في دفع تركيا نحو الاتحاد السوفيتي الذي دعم مطالبها بإقامة نظام فيدرالي يضمن حقوق القبارصة الأتراك. كما تناول الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين البلدين، ولا سيما اتفاقية آذار ١٩٦٧ التي تعهد بموجبها السوفييت بإقامة خمسة مشاريع اقتصادية ضخمة في تركيا. وختم البحث بتحليل الأسباب التي أفضت إلى انقلاب آذار ١٩٧١ وانعكاساته على مسار العلاقات التركية–السوفيتية.

ان التغيير في السياسة الخارجية التركية بعد نجاح إنقلاب ١٩٦٠، إزاء التقرب من الإتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد رغبة الأخير بتحسين علاقاته مع تركيا بعد قيام حكومة انقلاب١٩٦٠ (GÖR,2022,S. 72) والتي بدأت عندما حاول عصمت اينونو، والذي ترأس أول حكومة ائتلافية خلال عامي (١٩٦١ – ١٩٦٥)، تأسست بعد الانقلاب (Kırpık & Kalkancı,2021)، غزو قبرص عام ١٩٦٣، وما صاحبها من فتور في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في أعقاب الرسالة التي وجهها الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon Johnson، إلى عصمت إينونو في ٥ حزيران ١٩٦٤، حذره فيها من مغبة التدخل في شؤون قبرص، وتأكيده على عدم استخدام أسلحة حلف الناتو، وعن احجام الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل إلى جانب تركيا في حال تدخل السوفييت، وتضمنت الرسالة اعادة تعريف الدور التركي في المنطقة، وفي الجوار الاقليمي الواقع ضمن حدودها الإقليمية وعدم التجاوز نحو غزو قبرص(Ahmed, 1977,P.406; GÖR,2022,S. 54).

وكشفت الرسالة عن موضوعات كثيرة خافية عن الرأي العام التركي، ولاسيما الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الحكومات التركية المنبثة من انقلاب أيار ١٩٦٠، والتي بلغت (٥٥ اتفاقية)، أغلبها تعلقت بوضع القوات العسكرية التابعة لحلف الناتو في الأراضي التركية، وجلبت تقييدات كبيرة للسيادة التركية، إذ أيدت تأسيس (١٠٠ قاعدة عسكرية) أمريكية على مختلف الأراضي التركية، على الرغم من ان تلك الاتفاقيات تمت كلها دون علم المجلس الوطني الكبير (البرلمان التركي) (Gelilk, 1959, PP.92–93)، وأدى ذلك إلى تراجع مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية، حلف الناتو، والذي اعتادت تركيا أن تنظر إليه على أنهما ضمانة عسكرية لها ضد المطامع السوفيتية(GÖR,2022,S. 54) ، عجلت تأزم رسالة الرئيس الأمريكي جونسون، إلى تزايد إدراك تركيا من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعير اهمية لمصالح حلفائها، إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها وامنها، وتبعا ذلك تبلور اتجاه ظهرت بوادره بعد انقلاب أيار ١٩٦٠، وتحديداً منذ بداية عقد الستينيات، وتمثل في رغبة تركيا نحو المزيد من الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية والمضي قدماً نحو تطبيع العلاقات مع الإتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد أزمة الصواريخ الكوبية من جهة، والموقف الامريكي الرافض لمطالب تركيا في قبرص، والتي تحددت بقيام نظام فيدرالي فيها يضمن حقوق الأتراك القبارصة، والتي افرزت شعوراً تركياً من أن الأمريكان يضعون مصالحهم الامنية فوق مصالح حلفائهم(احمد، ٢٠٠٤ ، ٣٢).

عندها أثرت تلك التطورات على توتر العلاقات التركية – الأمريكية وحلف الناتو، من جهة، وإقدام الحكومات الائتلافية التركية التي انبثقت من انقلاب ١٩٦٠، ولاسيما منذ شهر تشرين

الأول ١٩٦١، إلى التقارب من الإتحاد السوفيتي، وتحسين علاقات تركيا معه، ولاسيما بعد امتناع الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة تركيا في الأزمة القبرصية، عندها أقدمت الحكومة التركية برئاسة عصمت إينونو على فتح باب الاتصالات مع الحكومة السوفيتية، عن طريق اعلانه في خطابه الذي القاه في مجلس التركي الوطني الكبير في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦١، ان حكومته الائتلافية ستتبع طريق تطوير علاقات تركيا مع الإتحاد السوفيتي على أساس المصالح المتبادلة(Gonlubol&Ulman, 1966, P.30)

وعلى وفق ذلك بدأت مرحلة مهمة من التقارب السوفيتي – التركي، وزاد ذلك التقارب، ولاسيما بعد تعيين الإتحاد السوفيتي سفيرها في أنقرة نيكيتا ريوف، والذي عرف بصداقته القديمة مع عصمت إينونو منذ قيام حرب الاستقلال التركية، وعلى أية حالة زار السفير السوفيتي نيكيتا ريوف في الأول من كانون الثاني ١٩٦٢، رئيس الحكومة التركي عصمت إينونو، وعرض على عصمت إينونو تقديم الإتحاد السوفيتي قرضاً بقيمة (٥٠٠ مليون دولار) لتركيا لمساعدة الحكومة التركية على تخطي ازمة التضخم الاقتصادي الذي عانت (GÖR,2022,S. 72)منه البلاد، مقابل قيام عصمت إينونو بتقييد تحركات حلف الناتو على الأراضي التركية، إلا أن الأخير اوضح للسفير السوفيتي نيكيتا ريوف من أن النظام الأمني في تركيا يعتمد على نظام آخر قائم على عضوية تركيا في حلف الناتو، وان عضوية تركيا تلك تعد شرطاً غير قابل للتفاوض في مجال تطوير علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي(Cumhuriyet Gazetesi,2026)، لكن حدوث أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، –والتي اشرنا اليها سابقا–، والتي افرزت شعوراً تركياً من أن الأمريكان يضعون مصالحهم الامنية فوق مصالح حلفائهم(احمد، ٢٠٠٤ ، ٣٢)، عجلت من توثيق العلاقات التركية – السوفيتية على نحو متصاعد، ففي ١٢ كانون الأول ١٩٦٢، صرح رئيس الإتحاد السوفيتي نيكيتا خروتشوف قائلاً: "ان الإتحاد السوفيتي يرد ان يعيش في صداقة مع تركيا، وان تطوير العلاقات الثنائية سيعود بالنفع بين كلا البلدين، أتمنى أن تعود العلاقات إلى زمن لينين – أتاتورك"(Gençalp, 2014, s. 319; GÖR,2022,S. 87)، ويظهر من التصريح محاولة نيكيتا خروتشوف، كما هو الحال بالنسبة لتركيا لتحسين علاقاتهما، ولاسيما وان تركيا كانت حذرة من الولايات المتحدة بسبب السياسة التي اتبعتها بعد كوبا.

كانت الخطوة الأولى في مسار التقارب التركي – السوفيتي في عهد الحكومات الائتلافية التركية التي انبثقت بعد انقلاب ١٩٦٠، هي زيادة وفد برلماني تركي برئاسة رئيس المجلس الوطني التركي الكبير سوات خيري أورجوبلو Swat Khairi Orjoblo[1]، في المدة من ٢٩ أيار إلى ١٤ تموز ١٩٦٣، وخلال تلك الرحلة اشارات أخبار في الصحافة السوفيتية، إلى

العلاقات خلال مدة حكم أتاتورك، ولينين، إذ كتبت الصحافة السوفيتية عن عمق العلاقات التاريخية بين البلدين والتي شملت الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وان الإتحاد السوفيتي سيعمد على تقديم مساعدات اقتصادية لتركيا(Gençalp, 2014, s. 319; GÖR,2022,S. 87)، وعلى أثر انتهاء زيادة الوفد البرلماني التركي، قام كل من وزير الخارجية السوفيتي وبرفقة سفير الاتحاد السوفيتي في انقرة نيكيتا ريوف، بزيادة تركيا في ٥ آب ١٩٦٤، واجتمعا مع وزير الخارجية التركي فريدون جمال إركين، وبعد الاجتماع تقرر توقيع اتفاقية اقتصادية و اتفاقية التعاون الثقافي بين البلدي، وترتيب زيارة وفد من البرلمان السوفيتي إلى تركيا، ومناقشة الاسس الاقتصادية التي ستقوم عليها الاستشارات الاقتصادية بين البلدين(GÖR,2022,S. 88)،

على وفق ذلك جرت زيارة وزير الخارجية التركي فريدون جمال إركين، للاتحاد السوفيتي في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٤، وعُدت تلك الزيادة أول زيارة على مستوى وزراء الخارجية التركية للاتحاد السوفيتي منذ (٢٥ عاماً)، أظهرت الزيارة أهم العلاقات المتميزة والمتغيرة بين البلدين(Turkish Ministry, 1964, PP.31–33; GÖR,2022,S. 88)، إذ ناقش وزير الخارجية التركي أهم المحاور الخاصة بتحسين العلاقات الثنائية بين تركيا وللاتحاد السوفيتي، خاصة بعقد سلسلة من الاتفاقيات المهمة لتطور العلاقات من خلال الجوانب الاقتصادية والثقافية، واتفق مع المسؤولين السوفييت على مساعدة الإتحاد السوفيتي، لمطلب تركيا بإقامة نظام فيدرالي في قبرص، يضمن حقوق الاتراك القبارصة، ورفض تركيا لمطالب اليونان بالمحافظة على وحدة مكونات مجتمع الشعب القبرصي والذي تألف من العصر التركي والعنصر اليوناني (الجشعمي ، الشمري، ٢٠١٨ ، ٨١).

استمرت زيارة وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركن للاتحاد السوفيتي بين ٣٠ تشرين الأول، و ٦ تشرين الثاني ١٩٦٤، دخل بمفاوضات معمقة مع المسؤولين السوفييت حول الأزمة القبرصية، وفي نهاية المطاف أقرّ الاتحاد السوفيتي باستحالة قيام الوحدة مع قبرص، جاء في البيان المشترك الصادر عقب المحادثات، ذكر الجانبان: "أعرب الجانبان عن دعمهما لإيجاد سبل سلمية في العيش المشترك بسلام على أساس احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية لقبرص الاعتراف بوجود مجتمعين وطنيين على حزيرة قبرص، واحد تركي وآخر يوناني" .(GÖR,2022,S. 88)

وعليه اتفق الطرفان التركي والسوفيتي في زيارة فريدون جمال أركن، بأن تكون العلاقات بينهما قائمة على أسس السلام والاحترام المتبادل والمصالح السياسية والاقتصادية المشتركة،

وعلى ان يتم حل الازمة القبرصية بالطرق السلمية وفق المطلب التركي بإقامة نظام فيدرالي في قبرص، يضمن حقوق الاتراك القبارصة، وصرح وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركن بعد إكماله زيارته في الاتحاد السوفيتي، وعودته لبلاده ان انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي، لن تكون عقبة أمام إعادة علاقات التقارب مع الإتحاد السوفيتي (النعيمي ، ١٩٧٥ ، ١٠٣) .

والجدير بالذكر أن من أبرز نتائج وزير الخارجية التركي فريدون جمال للإتحاد السوفيتي، رفض تركيا المشاركة مع حلفائها في حلف الناتو في مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف، والذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو ان الامتناع التركي عن المشاركة للانخراط في ذلك المشروع، جاء في موقف تركي صريح، مفاده كسب الإتحاد السوفيتي، وضمان موقفه في الأزمة القبرصية، والاستفادة من الاتحاد السوفيتي لإقامة علاقات اقتصادية ثنائية بين البلدين، ولاسيما وان تركيا عاشت منذ نهاية حكومة الحزب الديمقراطي وقيام انقلاب أيار ١٩٦٠، في ظل سلسلة من الأزمات الاقتصادية وارتفاع حالات التضخم في البلاد(Giritli, 1972, PP.177–178)، ومن جانبه حاول الاتحاد السوفيتي، استغلال الظروف التي مرت بها تركيا آنذاك، ولاسيما مسألة تعثر العلاقات التركية – الغربية، ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، فعندما عولت الحكومة التركية في كانون الأول ١٩٦٤، بناء سد كيبان، على الدول الغربية في تمويله، نرى إن تلك الدول رفضت تقديم المساعدة لتركيا، عندها استغل الإتحاد السوفيتي الضائقة المالية التركية، واعلن عن استعداده لتمويل بناء السد، بوصفه بداية التعاون بين البلدين بعد قطيعة استمرت لسنوات عديدة(Turkish Ministry, 1964 PP.83–84; Giritli, 1972, P.13).

ترأس رئيس مجلس السوفييت الأعلى (البرلمان السوفيتي)، نيكولاي بودغورني Nikolay Podgorny، في شهر كانون الثاني ١٩٦٥، وفد بلاده لزيادة تركيا، وأجرى بعد وصوله لقاءات مع المسؤولين في الحكومة التركية، وصرح لوسائل الإعلام بأن العلاقات السوفيتية – التركية منذ قيام حركة (انقلاب) أيار ١٩٦٠، تسير في خطوات إيجابية، حققت مصالح المنفعة المشتركة للبلدين، وأكد ان العلاقات السوفيتية – التركية تستند لأسس التعايش السلمي مع تباين الأنظمة السياسية، فضلاً نها تستند أيضاً على أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (الجشعمي ، الشمري، ٢٠١٨ ، ١٩٦)، وفي الوقت نفسه صرح وزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكو، بأنه لا يستبعد التوصل إلى حل فدرالي بالنسبة لمشكلة قبرص بما يتلاءم مع المصالح التركية (الجشعمي ، الشمري، ٢٠١٨ ، ١١٧)، وعليه لقي وقوف الاتحاد السوفيتي الساند لتركيا في الأزمة القبرصية، ارتياحا كبيراً في الاوساط التركية، على عكس الموقف الامريكي الساند للمطالب اليونانية في تلك الأزمة، ومنذ تلك الخطوة اخذت العلاقات

السوفيتية – التركية تخطو خطوات ثابتة تخللتها تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين على أعلى المستويات، بهدف تحطيم حواجز الشك، وتهيئة المناخ الملائم لتنمية العلاقات بينهما(Turkish Ministry, 1964 P.50; Váli, 1972, PP.177–178.).

ومع تشكيل الحكومة التركية الجديدة برئاسة سوات خيري أورغوبلو[١]، والذي تولى رئاسة الوزراء في شباط ١٩٦٥، سعى إلى تطوير العلاقات التركية – السوفيتية، إذ أوفد وزير خارجيته لزيادة العاصمة موسكو في أيار ١٩٦٥، والذي بحث مع المسؤولين السوفييت تطوير افاق العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ودعم الاتحاد السوفيتي الدائم لموقف تركيا القائم في اقامة حكومة فيدرالية في قبرص تضمن حقوق الاتراك القبارصة (Turkish Ministry, 1964 P.50; Váli, 1972, P.178)، أتبعها قيام رئيس الوزراء التركي سوات خيري أورغوبلو بزيارة الإتحاد السوفيتي في آب ١٩٦٥، والتقى خلال زياراته رئيس الإتحاد السوفيتي ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev، ورئيس وزراء الإتحاد السوفيتي أليكسي كوسيجين Alexei Kosygin[٢]، وبحث معها آفاق تحسين العلاقات التركية – السوفيتية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بقرار (١٨٦)، والصادر عن مجلس الأمن الدولي عام ١٩٦٤، والخاص بتأسيس قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام UNFICYP(قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام،٢٠١٠ ، ١٩)، في قبرص، بموافقة الحكومة القبرصية، وذلك وقف القتال بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين(Váli, 1972, P.179)، وحل الخلافات التركية – السوفيتية عن طريق الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين وعبر أسلوب التفاهم السلمي(Documents from the US Central Intelligence Agency, 1969, P.14; Karpat, 1975, P.94).

اتضحت الرؤية اكثر للحكومة التركية بزيادة تقاربها مع الإتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد فشل الحكومة التركية كسب القضية القبرصية في اثناء عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ تشرين الاول ١٩٦٥، إذ كانت نتيجة التصويت لصالح قبرص باعتبارها دولة مستقلة، وذات سيادة، ورفض أي تدخل في شؤونها الداخلية، واتخذ القرار بتأييد (٤٧ دولة)، في حين امتنعت (٥١ دولة)، عن التصويت، مقابل تأييد (٤ دول)، لصالح القرار وهي: الولايات المتحدة، وايران، وباكستان، والبانيا، وخلق ذلك الأمر شعور بالإحباط في تركيا، لاسيما بعد ان وجدت الاخيرة نفسها ليست دولة معزولة فقط عن الدول الاشتراكية أو الدول العربية بل ومعزولة كذلك عن الدول الغربية ذاتها، و(إسرائيل) التي اختارت الوقوف إلى ضم قبرص لليونان ضد تركيا (الجشعمي ، الشمري، ٢٠١٨ ، ٨٨)، وفي غضون ذلك اجريت الإنتخابات التركية في تشرين الأول ١٩٦٥، والتي أفرزت عن فوز حزب العدالة، وتولي سليمان

ديميريل رئاسة الحكومة التركية، فمن بداية تأسيس حكومة حزب العدالة، أعلن سليمان ديميريل عن عزم حكومته بتوطيد علاقات تركيا مع الإتحاد السوفيتي، مؤكداً بأن سياسة تركيا الخارجية من قيام انقلاب أيار ١٩٦٠، سارت عن توثيق العلاقات الثنائية بين تركيا والإتحاد السوفيتي، لأنها بلا شك ستؤدي إلى تقوية السلام العالمي، مؤكداً في الوقت ذاته بأن العلاقات مع السوفييت لن تؤثر على التزامات تركيا تجاه حلف الناتو وسياسة الأحلاف الغربية التي انتهجتها في منطقة الشرق الأوسط(Váli, 1972, PP.96-97)، إلى درجة أن أيد حزب الشعب الجمهوري، وهو أكبر الأحزاب السياسية المعارضة التركية، والمعرف عليه بتوجهاته الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، توجهات الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة، وذلك على لسان أبرز قيادات حزب الشعب الجمهوري نهاد إريم Nihad Erim، والذي عبر قائلاً: "إن تطوير العلاقات التركية السوفيتية أصبحت سياسة وطنية لأنها اعُتمدت من قبل حزب العدالة، وأن حزب الشعب الجمهوري، يدعم الحكومة فيما يتعلق بالسياسات السوفيتية"(GÖR,2022,S. 55).

وعلى وفق ذلك حصل تطور ملحوظ في مسيرة العلاقات التركية – السوفيتية في عهد الحكومة الائتلافية التي ترأسها حزب العدالة، فمنذ شهر نيسان عام ١٩٦٦، تصاعد مطالب الرأي العام التركي، والذي مثلته المطالبات الشعبية والحزبية والحركات الطلابية، بضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، وبضرورة إنهاء التواجد الأمريكي لقواعدها العسكرية على الأراضي التركية، وعلى ضرورة نشر الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمطالبة بتعديلها بما يخدم السيادة التركية، وعلاقاتها الخارجية، ولاسيما مع الإتحاد السوفيتي، وابعاد تركيا عن حمى الصراع السوفيتي – الامريكي في الحرب الباردة القائم بينهما، وذلك عن طريق سحب تركيا من حلف الناتو، وفي واقع الأمر إن تلك الأمور كانت من ضمن سياسة الحكومة التركية الخارجية(Tamkoc, 1961, P.285).

والجدير بالذكر من أن رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل كان يكره التحركات الشعبية التي دعمها التيار اليساري في تركيا، صحيح إنه يدعم اقامة علاقات متقاربة مع الإتحاد السوفيتي، على إنها لا تكون في إطلاق يد الحركات اليسارية والشيوعية داخل تركيا، ففي شهر أيار ١٩٦٦، أطلقت سليمان ديميريل سلسلة تصريحات عبر فيها عن رفضه للتوجهات الشيوعية في تركيا، إذ أوضح قائلاً: "تركيا ليست المكان المناسب لأتباع ماركس ولينين"(gazetesi, 1966;GÖR,2022,S. 96).

وهذا يدلل ان تركيا في عهد حكومة حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل التزمت جانب التوزان في علاقاتها الخارجية سواء مع الدول الغربية وحلف الناتو، والاتحاد السوفيتي على حد سواء، كما أنها لم تسمح للسوفييت، استغلال علاقات تركيا الجيدة مع الإتحاد السوفيتي، بجعل تركيا بلاداً يعج بالحركات اليسارية والشيوعية.

من جانبها وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على طلب الحكومة التركية في موضوع اعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين الطرفين، وذلك رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، للتقليل الضغط الشعبي والحزبي التركي على الحكومة التركية، ذلك الضغط الذي من المتوقع في حال رفض الولايات المتحدة الأمريكية للطلب التركي، أن يلقي بضلاله على وقوع تركيا في احضان الإتحاد السوفيتي، لذلك نظرت السياسة الخارجية الأمريكية بعين مصلحتها القاضية في الدخول بمفاوضات طويلة لمناقشة مسائل اعادة النظر الاتفاقيات الثنائية المعقودة بينها وبين تركيا، وتزامنت تلك التطورات مع قيام طلبة الجامعات التركية بتظاهرات معادية ضد التواجد العسكري الأمريكي، إذ طالبوا بضرورة إنهاء الوجود العسكري الأمريكي على الاراضي التركية، مما شكل عامل ضغط اضافي على الحكومة التركية، والتي أصدرت أوامرها بحسب الوحدة العسكرية التركية المرابطة في كوريا الجنوبية، والتي تواجدت هناك منذ اندلاع الحرب الكورية (١٩٥٠ – ١٩٥٣)، وزاد الضغط الحزبي على الحكومة التركية، بعد قيام نواب الأحزاب المعارضة في المجلس الوطني الكبير بعد انتقادهم العلاقة بين تركيا وحلف الناتو، وبدأت المطالبات العلنية بضرورة خروج تركيا من حلف الناتو، وإبعاد تركيا عن الصراع السوفيتي – الأمريكي، وابدالها بعلاقات تركية متوازنة مع الإتحاد السوفيتي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى(Lenczowski, 1978. PP.50-51).

لذلك قررت حكومة حزب العدالة في نيسان ١٩٦٦، –انطلاقاً من دستور عام ١٩٦١، الذي تمخض بعد انقلاب ١٩٦٠–، والقائم على تأكيده تحقيق سياسة السلم في الداخل والسلم على صعيد السياسة التركية الخارجية، منع تحليق طائرات التجسس الأمريكية من القواعد التركية تجاه أراضي الإتحاد السوفيتي، وأبلغت الحكومة التركية في ٧ نيسان من العام ذاته، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة اعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين الطرفين ولتي ناهز عددها (٥٤ اتفاقية) سياسية وعسكرية واقتصادية، وجاء الرد الأمريكي بالموافقة على طلب الحكومة التركية، ودخلت الأخيرة في مفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية، نتج عنها إدخال تعديلات على الاتفاقيات الأصلية منها: "اتفاقية التسهيلات العسكرية لعام ١٩٥٤"، والتي تقرر فيها عدم قيام الحكومة الأمريكية بحجب أية أسرار عسكرية عن الحكومة

التركية، وشملت تلك التعديلات تقليص الوجود العسكري الأمريكي في تركيا، عن طريق تسليم القاعدة الجوية في مدينة أزمير، ومحطات الرادار في مدن ترابزون وسامسون، لقوات الجيش التركي، فيما أخضعت محطات في مدن سينوب وديار بكر، ومطار أنجرليك إلى بنود اتفاقية جديدة(احمد، ٢٠٠٤ ، ٣٣).

استغلت حكومة الإتحاد السوفيتي التطورات المزاج الشعبي والسياسي الحزبي الحاصل على الساحة التركية، والموجهة ضد التواجد العسكري الأمريكي وحلف الناتو على حد سواء، بقيام رئيس حكومة الإتحاد السوفيتي أليكسي كوسيجين، بزيادة العاصمة أنقرة في كانون الأول ١٩٦٦، ومحادثاته مع رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل، على ضرورة استغلال حالة الشعور الشعبي والسياسي الحزبي الموجه ضد التواجد العسكري الأمريكي وحلف الناتو على حد سواء عن طريق زيادة آفاق التعاون بين البلدين، ولاسيما في الجانب الاقتصادي (Turkish Ministry, 1966, P.23; Váli, 1972, P.178) ، مع تأكيد على الموقف السوفيتي الساند لتركيا حول الأزمة القبرصية، حيث أكد أليكسي كوسيجين عل دعم المطالبات التركية بقيام حكم فيدرالي يضمن حقوق الاتراك القبارصة، وطالب على صياغة موقف سوفيتي – تركي مشترك قائم على سحب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من قبرص، وأكد على ضرورة التزام الحكومة التركية بالطرق السلمية في معالجة الأزمة القبرصية دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية التركية، لأنها تتماشى مع دستور عام ١٩٦١، والمنبثق من روح السياسة السلمية التي قامتها عليها السياسة الخارجية التركية بعد حركة (انقلاب) ١٩٦٠ (الركابي، ٢٠٢٥ ، ١١٨).

رأت أخذت الحكومة التركية بالإتحاد السوفيتي خير معين لها في مطالبتها بقيام اتحاد فيدرالي في قبرص يضمن حقوق تركيا فيها، عندها اخذت الحكومة التركية اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين آفاق علاقاتها مع الإتحاد السوفيتي وذلك تلبية للمطالب الشعبية والحزبية الحاصلة آنذاك، وفي خطوة ثمنها الإتحاد السوفيتي من جانب تركيا وأكدت على عمق العلاقات التركية – السوفيتية منذ قيام انقلاب ١٩٦٠، أعلن وزير الخارجية التركي إحسان صبري جالنكيانكل[٣]، في شباط ١٩٦٧، على منع استعمال الولايات المتحدة الأمريكية للأسلحة النووية المخزونة في تركيا، والموجهة بطبيعة الحال ضد الإتحاد السوفيتي، وطلب سحبها ووضعها تحت السيطرة الأمريكية في قواعدها حول العالم، وطالب بمنع طيران طائرات التجسس الأمريكية من استعمال القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا للتجسس ضد أراضي الإتحاد السوفيتي وبصورة نهائية، وأبلغ إحسان صبري جالنكيانكل دول حلف الناتو اثناء اجتماعاتهم عام ١٩٦٧، بالإجراءات التركية تلك (The Middle East Record, 1971, PP.57-58)

أدت سلسة الإجراءات التي قامت بها الحكومة التركية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، إلى حدوث أكبر عملية تقارب منذ قيام انقلاب أيار ١٩٦٠، في العلاقات مع الإتحاد السوفيتي وبصورة أكثر فعالية، وهو ما اتضح أيضاً في المجال الاقتصادي، إذ تم توقيع اتفاقية بين تركيا والإتحاد السوفيتي في ٢٥ آذار ١٩٦٧، والتي تعهد السوفييت بموجبها بإقامة (٥ مشاريع) اقتصادية ضخمة في تركيا، شملت المساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية، ورفع كفاءة العديد من الصناعات التركية، ولاسيما تأسيس مصنع للحديد، ومصنع حامض الكبريتيد، ومصنع للألمونيوم، ومصنع لتكرير النفط، ومصنع أخر للنسيج، مع تقديم مساعدة سوفيتية اقتصادية، لتركيا بمبلغ قدره (٢٥ مليون دولار) (Turkish Foreign Policy Report, 1977, P.20) ، أدت عملية توثيق العلاقات التركية – السوفيتية، على رفض الحكومة التركية السماح للولايات المتحدة الأمريكية استعمال القواعد العسكرية الأمريكية في الاراضي التركية، ضد البلدان العربية، وذلك في حالة اندلاع حرب بين البلدان العربية والكيان الصهيوني، إلى درجة أن صوتت الحكومة التركية لصالح المشروع السوفيتي الذي قدم إلى الجمعية العامة في الأمم المتحدة، والذي دعا إلى انسحاب قوات الكيان الصهيوني من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، ودللت تلك التطورات على وجود تحسن كبير في طور العلاقات التركية – السوفيتية لدى الحكومة الائتلافية التركية التي تشكلت بعد انقلاب أيار ١٩٦٠، ولاسيما وأن تلك الحكومات تأكدت منذ انتهاء أزمة الصواريخ الكوبية كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية يضعون مصالحهم الأمنية فوق مصالحهم حلفائهم، ولاسيما وان تركيا لم تجني من أزمة الصواريخ الكوبية أية شيء سوى أنهاء حسبت في جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكبلت من سيادتها ومصالحها سياستها الخارجية، ولاسيما مع الإتحاد السوفيتي (Yazarlari, 2001, P.17).

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية اثارة حفيظة الحكومة التركية ضد الإتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد اعلان وزارة الخارجية الأمريكية بوجود توجه من قبل الحكومة السوفيتية على وضع الممرات المائية الدولية، ومنها البسفور والدردنيل تحت السيطرة الدولية واقصاء تركيا عنها، من جانبها سارعت وزارة الخارجية السوفيتية على نفي تلك الادعاءات الأمريكية، وأن رئيس الحكومة السوفيتي أليكسي كوسيجين اتهم الولايات المتحدة الأمريكية بالإساءة إلى علاقات حسن الجوار السوفيتية – التركية (الركابي، ٢٠٢٥ ، ١٢٠)، وإن تلك الخطوة الأمريكية لم تزيد الحكومة التركية إلا إصراراً على توثيق علاقاتها مع الإتحاد السوفيتي، لذلك أقدم رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل في أيلول ١٩٦٧، على زيادة العاصمة موسكو، والتقى فيها رئيس الحكومة السوفيتي أليكسي كوسيجين، وتباحث مع الأخير حول مسألة القواعد الأمريكية في تركيا

وتهديدها للأمن القومي السوفيتي، وأكد سليمان ديميريل لنظيره السوفيتي أليكسي كوسيجين مدى تأثر تركيا بعضويتها في حلف الناتو على علاقاتها مع الإتحاد السوفيتي، وتباحث الطرفان عن الأزمة القبرصية وكيف ان الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تمنع الاتراك القبارصة من حق تقرير مصيرهم ضمن نطاق اقامة نظام كونفدرالي يضمن حقوق الاتراك القبارصة من جهة، والاتراك اليونانيين من جهة اخرى، وأكد أليكسي كوسيجين رفض بلاده مقترح حلف الناتو والقاضي باتحاد قبرص مع دولة اليونان(Turkish Ministry, 1967, PP.16-17; Ahmed,1977, P.413).

وصدر بعد انتهاء الزيارة بيان مشترك بين الحكومة التركية سليمان ديميريل و رئيس الحكومة السوفيتي أليكسي كوسيجين، تضمن تعزيز أطر العلاقات الثنائية بين البلدين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية عن طريق احترام السيادة الكاملة لكليهما، مع تثمينهما تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما وفي شتى المجالات الصناعية والزراعية، وعلى وفق ذلك انهت تلك الزيارة حالة العداء بين تركيا والإتحاد السوفيتي والتي كانت قائمة بينهما لغاية قيام انقلاب ١٩٦٠، وأوضحت بأن عضوية تركيا في حلف الناتو، لم يمنعها من اقامة علاقات سياسية واقتصادية متوازنة مع الإتحاد السوفيتي (The Middle East Record, 1971, PP.34-35)

وعلى الرغم من ذلك لم تستمر حالة الوفاق الودي بين تركيا والإتحاد السوفيتي طويلاً، والتي ترسخت منذ قيام الحكومات الائتلافية التركية التي تشكلت بعد انقلاب ١٩٦٠، ففي عام ١٩٦٨، اقدم الإتحاد السوفيتي على توسيع اسطوله البحري في البحر المتوسط، الأمر الذي اقلق الحكومة التركية كثيراً من مغبة التحركات السوفيتية في البحر المتوسط، والتي اتبعت بتصريحات أطلقها القادة السوفيتي من ان وجودهم في المنطقة جاء لتأمين حدد الاتحاد السوفيتي الجنوبية ضد أي تهديد خارجي قادم من الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لكن الحكومة التركية رأت في تحركات الاسطول البحري السوفيتي ما هو إلا رسالة موجهة لتركيا على ضرورة تعديل اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ – والتي أشرنا إليها سابقاً (Harris, 1972, P.61).

وتبعاً للمخاوف التركية الأخيرة، توجهت الأخيرة السماح لمدمرتين الأمريكيتين العبور عبر مضيق الدردنيل والبسفور إلى البحر الأسود، وهو ما اثار حفيظة الاتحاد السوفيتي على التصرف التركي، إذ اقدمت السفارة السوفيتية في أنقرة بتقديم مذكرة احتجاج إلى الحكومة التركية، واتهمت الصحف السوفيتية، ولاسيما صحيفة برافدا (الحقيقة)، السوفيتية، من أن اقدام الحكومة

التركية عل فتح ممراتها المائية لعبور المدمرتين الأمريكيتين عبر مضيق الدردنيل والبسفور إلى البحر الأسود، وبالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، يعد انتهاكاً صارحاً لاتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ (Váli, 1972, PP.103-104).

اجبرت الدفاعات العسكرية السوفيتية مع مطلع عام ١٩٦٩، طائرة تجسس أمريكية من نوع (يو-٢)، على الهبوط في أرمينيا، بعد ان تمكنت من خرف الأجواء السوفيتية، وتمت عملية التجسس الأمريكية تلك للأراضي السوفيتية دون علم مسبق للحكومة التركية، عندها تبادل الرئيس التركي جودت صوناي Cevdet Sunay[٤]، والرئيس الإتحاد السوفيتي ليونيد بريجنيف، الرسائل فيما بينهما، وأكدا حرص بلديهما على احترام العلاقات الثنائية بين الطرفين، وعدم تأثير حادثة طائرة تجسس أمريكية (يو- ٢)، على آفاق العلاقات والتعاون بين البلدين، إذ عدّ والرئيس الإتحاد السوفيتي ليونيد بريجنيف تلك الحادثة من الحوادث العرضية التي ليس بإمكانها تعكير صفو العلاقات السوفيتية – التركية (Karpat, 1975, P.98).

والجدير بالذكر من أن افتعال الولايات المتحدة الأمريكية لحادثة هبوط طائرة التجسس (U-2)، في ارمينيا، وهبي في طريقها لاختراق الأجواء السوفيتية والتجسس عليها، ما هي إلا خطوة امريكية للإساءة للعلاقات التركية – السوفيتية، ولاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية ظنت من ان انقلاب ١٩٦٠، سوف سيأتي بحكومات تركية موالية لها، ومعادية في الوقت ذاته للاتحاد السوفيتي، لكن العكس هو الذي حصل، ولاسيما بعد مجيء سلسة الحكومة الائتلافية التركية التي ضمت فيها توجهات سياسية مختلفة، ولاسيما الاحزاب الاسلامية واليسارية، وهو ما دفع في مرحلة لاحقة بالولايات المتحدة الأمريكية لإعادة حساباتها السياسة تجاه تركيا وإذا لزم الأمر القيام بانقلاب عسكري ثاني يعمل على تغيير بوصلة السياسة الخارجية التركية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن الإتحاد السوفيتي (الجشعمي ، الشمري، ٢٠١٨ ، ١٩٨).

وفي خضم تلك التطورات طالبت النخب والمثقفين ووسائل الإعلام في تركيا من الحكومة التركية بتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي بصورة اكثر فعالية والابتعاد عن سياسة المحاور التي تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول العالم بشكل عام، وتركيا بشكل خاص، وتزامنت تلك الدعوات مع قيام الرئيس التركي جودت صوناي بزيارة الإتحاد السوفيتي في تشرين الثاني ١٩٦٩، والتقى بنظيره رئيس الإتحاد السوفيتي ليونيد بريجنيف، واتفقا على التزامهما باحترام سيادة شؤون بلديهما الداخلية وزيادة حجم التبادل الاقتصادي، ولاسيما على النطاق التجاري بينهما (Karpat, 1975, PP.97-98.).

واخذت مع بداية عام ١٩٧٠، تنشط قوى اليسار في تركيا والموالية لتوجهات الحكومة التركية في اقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي، إذ تمكنت تلك القوى من تنظيم مظاهرات في حزيران من العام ذاته، احتجاجاً على القوانين التي تسعى الحكومة التركية على سنها والتي تحد من نشاط النقابات العمالية التركية من جهة، والاحتجاج ضد التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي التركية، وأخذت الأوضاع تزداد سواءاً في تركيا، ولاسيما بعد اختطاف (٤ جنود) أمريكان بالقرب من القواعد الجوية في قونية، وكانت الجهة المسؤولة عن الاختطاف هي منظمة جيش التحرير الشعبي التركي ، التابعة لحزب العمال التركي، والمعروف بارتباطاته الشيوعية السوفيتية (فؤاد، ١٩٧١ ، ١٦٠)

وعلى وفق ذلك اجتاحت تركيا موجة من التظاهرات والتي تسببت في حدوث اضطرابات وصراعات سياسية داخلية، وقفت الحكومة التركية عاجزة عن حلها او ايقاف تأثيراتها، وهو ما أدى بنهاية المطاف في بنهاية المطاف إلى فسح المجال لتدخل الجيش التركي وبإيعاز أمريكي وقيامه بانقلاب ١٢ آذار ١٩٧١، وقيامه بعد نجاحه على إعلان الاحكام العرفية وغلق كل الصحف والمجلات ذات التوجهات اليسارية القريبة من الإتحاد السوفيتي وحظر اعمال حزب العمال التركي واعتقال قياداته (النعيمي، ١٩٧٥ ، ٢١١) ، (Karpat, 1975, P.106).

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن انقلاب أيار ١٩٦٠ شكّل نقطة تحول فارقة في العلاقات التركية–السوفيتية، إذ أتاح للحكومات التركية الائتلافية المتعاقبة هامشاً من المرونة في التعامل مع الاتحاد السوفيتي خارج دائرة الثنائية الحادة للحرب الباردة. فقد استثمرت تركيا علاقاتها المتنامية مع السوفييت لتحقيق أهداف متعددة: الضغط على الولايات المتحدة وحلف الناتو للحصول على تنازلات أكبر، واستقطاب الدعم الاقتصادي السوفيتي لمواجهة أزماتها المالية، وتأمين الغطاء السياسي في قضية قبرص.

غير أن هذا التقارب لم يكن بلا حدود؛ فقد حرصت الحكومات التركية على الإبقاء على عضوية تركيا في حلف الناتو شرطاً غير قابل للتفاوض، ورفضت السماح للتيارات اليسارية والشيوعية بالاستثمار في هذا التقارب لصالح أجنداتها الداخلية. وقد جاء انقلاب آذار ١٩٧١، المدعوم أمريكياً وفق ما يذهب إليه البحث، ليضع حداً لهذه المرحلة من العلاقات المتوازنة، ويُعيد توجيه البوصلة التركية نحو الغرب من جديد. وهكذا يبقى النموذج التركي في هذه المرحلة درساً بليغاً في فن التوازن بين القوى الكبرى وتوظيف الانفتاح على الشرق خدمةً للمصالح الوطنية.

الاستنتاجات:

شكّل انقلاب أيار ١٩٦٠ نقطة تحول حاسمة في السياسة الخارجية التركية باتجاه قدر أكبر من الاستقلالية والانفتاح على الاتحاد السوفيتي، إذ أسهمت رسالة الرئيس الأمريكي جونسون عام ١٩٦٤ في إضعاف الثقة التركية بالولايات المتحدة وتسريع توجهها نحو موسكو، وهو ما دفع الحكومات التركية الائتلافية إلى استغلال التقارب مع السوفييت كأداة ضغط لتحقيق توازن في علاقاتها الدولية خلال الحرب الباردة، كما لعبت أزمة قبرص دوراً محورياً في تعزيز هذا التوجه عبر البحث عن دعم سياسي سوفيتي، وقد تعزز التقارب من خلال تبادل الزيارات الرسمية وتوقيع اتفاقيات اقتصادية مهمة خلال الستينيات، ليبلغ ذروته في عهد سليمان ديميريل حيث أصبح توجهاً مدعوماً من قوى سياسية متعددة داخل تركيا، ومع ذلك حافظت تركيا على عضويتها في حلف الناتو واتّبعت سياسة توازن بين الشرق والغرب دون الانحياز الكامل لأي طرف، قبل أن تنتهي هذه المرحلة بانقلاب آذار ١٩٧١ الذي أعاد توجيه السياسة الخارجية التركية نحو المعسكر الغربي.

الهامش

١.**سوات خيري أورغويلو**: سياسي ورجل دولة تركي، ولد في اسطنبول عام ١٩٠٣، تلقى تعليمه في ثانوية غلطة سراي، ثم اكمل دراسته في القانون اهلته لأن يكون قاضياً، ثم عضواً البرلمان التركي عام ١٩٣٩، شغل منصب وزير الجمارك والاحتكارات العامة خلال عامي (١٩٤٧ – ١٩٤٨)، ثم اصبح رئيسا لمجلس الشيوخ خلال عامي (١٩٦١ – ١٩٦٣)، شغل لمدة وجيزة وتحديداً منذ شباط – تشرين الأول ١٩٦٥، رئاسة الحكومة التركية، توفي عام ١٩٨١. للمزيد من التفاصيل ينظر: (Gaytancıoğlu, 1972)

٢.**أليكسي كوسيجين**: سياسي ورجل دولة سوفيتي، ولد في مدينة سانت بطرسبرغ عام ١٩٠٤، لعائلة روسية من الطبقة العاملة، شغل منصب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بين عامي (١٩٦٤ – ١٩٨٠)، عُدّ أحد أبرز صانعي السياسات تأثيراً في منتصف عقد الستينيات، توفي عام ١٩٨٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: (Kosygin,1980).

٣.**إحسان صبري جالنكيانكل**: سياسي ورجل دولة تركي، ولد في اسطنبول عام ١٩٠٨، تخرج من ثانوية غلطة سراي،، ثم حصل على شهاد الحقوق من جامعة اسطنبول عام ١٩٣٢، تولى منصب حاك بورصة بين عامي (١٩٥٤ – ١٩٦٠)، شعل منصب وزير الخارجية لثلاث مرات، أولها بين عامي (١٩٦٥ – ١٩٧١)، ثم بين عامي (١٩٧٥ – ١٩٧٧)، ثم بين عامي (١٩٧٧ – ١٩٧٨)، ثم تولى منصب نائب رئيس الجمهورية بين نيسان – كانون الأول ١٩٨٠، توفي عام ١٩٩٣. للمزيد من التفاصيل ينظر:
(**Türkiye Cumhuriyeti**).

٤.**جودت صوناي:** عسكري ورجل دولة تركي، ولد في مدينة تشايكارا عام ١٨٩٩، تدرج في المناصب العسكرية، إذ تولى رئاسة مديرية الكلية العسكرية عام ١٩٤١، ثم ترقى إلى رتبة لواء عام ١٩٥٨، ثم اصبح رئيساً للأركان العامة بعد انقلاب أيار ١٩٦٠، ثم استقال من منصبه في الجيش في عام ١٩٦٦، بعد ان انتخب عضواً في مجلس الشيوخ، انتخب عام ١٩٦٦ رئيساً للجمهورية التركية خلفاً للجنرال جورسيل لغاية عام ١٩٧١، ثم تولى الرئاسة لغاية عام ١٩٧٣، توفي عام ١٩٨٢. للمزيد من التفاصيل ينظر:
(Türkiye Cumhuriyeti'nin,**2019**).

قائمة المصادر العربية:

١.الجشعمي ،احمد يونس زويد و الشمري ،احمد جاسم إبراهيم ، تطور العلاقات الامريكية – التركية للمدة من ١٩٩١ – ١٩٤٧ دراسة تاريخية ، مجلة بابل للدراسات الإنسانية ، مج ٨ ، ع ٢ ، ٢٠١٨.

٢.الركابي ،قابل محسن ،دراسة تاريخية في ضوء المتغيرات الدولية ١٩١٧ – ١٩٩٠،دار عدنان للنشر ،(بغداد، ٢٠٢٥).

٣.فؤاد ،حسن ، "الأزمة الدستورية في تركيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥، القاهرة، ١٩٧١.

٤.قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام: للمزيد من التفاصيل ينظر: تيم فورد، القيادة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إصدار معهد تدريب عمليات السلام، (واشنطن، ٢٠١٠).

٥.المصادر

احمد ،لقمان عمر محمود ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٩١ – ١٩٧٥، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.

٦.النعيمي ،احمد نوري ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (بغداد ، ١٩٧٥).

English References

1.Ahmed ,Feroz, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Westview Press, (New York, 1977), P.406; GÖR , Op. Cit, P.54

2.Cevdet Sunay kimdir?,Türkiye Cumhuriyeti'nin beşinci cumhurbaşkanı, asker ve devlet adamı Cevdet Sunay kimdir?", https://www.yeniakit.com.tr/biyografi/cevdet-sunay

3.Cumhuriyet Gazetesi, İsmet İnönü: "Demokrasi ve NATO ile ilişkilerimizden vazgeçmeyeceğiz," Ankara, 18 Ocak 1962; https://egazete.cumhuriyet.com.tr/oku/192/ 1962-01-18/0.

4.Documents from the US Central Intelligence Agency (CIA), "Leonid Brezhnev: The Man and His Power", HR70-14, Washington, DC, December 1969.

5.Gaytancıoğlu ,Kaan, "Bakanlar Kurulu Listesinin Cumhurbaşkanınca Reddi: Suat Hayri Ürgüplü Hükümeti Örneği 14 Mayıs 1972", Ankara Üniversitesi, Cilt 72, No. 4, 2017, Ankara, s.1084-1052**;** "Başbakan Suat Hayri Ürgüplü", https://urgup.bel.tr/tr/basbakan-suat-hayri-urguplu

6.Gazetesi ,Milliyet, "Süleyman Demirel'in sözleri: 'Sokaklar eskimez, güç sahibi olanlar onlarda yürür'" Ankara, 18 Mayıs 1966, https://gazetearsivi.milliyet.com.tr/ ; GÖR, Op. Cit, P.96.

7.Gelilk ,Edip F., N.A.T.O Urvelreri Soziesmesine Gore Selahiyetinin kullanilmasi, İstanbul Hukuk Mecmuası, (İstanbul, 1959), PP.92-93.

8.Gençalp ,Ebru, "Türk basınında ikili ziyaretler bağlamında Türk-Sovyet ilişkileri (1965-1980)", Çağdaş Türk Tarihi Çalışmaları Dergisi, Cilt 29, Sayı 14, Ankara, 2014, s. 319

9.Giritli ,Ismet, "Turkish-Soviet Relations", India Quarterly, A Journal of International Affairs, Vol. 26, No.1, January 1970, P.16; Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Publisher, Hoover Institution Press, (California, 1972), PP.177-178.
10.Gonlubol ,Mehemet ve Ulman, Haluk,"Türk diş politikasının yirmi yılı 1945-1965", Ankara Üniversitesi, Vol. 21, No.1, Ankara, 1966, P.30; GÖR, Op. Cit, P.72.
11.GÖR ,Ahmet Berat, 1960 - 1971 Yılları Arasında Değişen Türk-Sovyet İlişkilerinin Neoklasik Gerçekçi Bir Perspektiften Değerlendirilmesi: Bir Bakış Açısı, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Hacettepe Üniversitesi, Ankara, 2022.

12.Harris ,George S., Troubled alliance; Turkish - American Problems in Historical, perspective, (1945-1971), Published by American Enterprise Institute, (New York, 1972), P.61.
13. Karpat ,Kemal H., Turkish-Soviet Relations in Turkey's Foreign Policy in Transition, (1950-1974), E. J. Brill, (London, 1975), P.94.
14.Kırpık ,Cevdet & Kalkancı ,Kübra "Turkish Soviet Relations in The Suat Hayri Urguplu Government Period", History Studies. International Journal of History, 26 December 2024, https://eesiag.com/history/turkish-soviet-relations-in-the-suat-hayri-urguplu-government-period.html

15.Kosygin ,Aleksey Nikolayevich: Premier of Soviet Union", Encyclopedia Britannica https://www.britannica.com/biography/Aleksey-Nikolayevich-Kosygin
16.Lenczowski ,George, Soviet Advancement in the Middle East, American Enterprise Institute for Public Policy Research, (London, Washington, 1978), PP.50-51.
17.Sayın İhsan Sabri Çağlayangil'in Özgeçmişi" **Türkiye Cumhuriyeti**, https://www.mfa.gov.tr/sayin-ihsan-sabri-caglayangil_in-ozgecmisi.tr.mfa
18.Tamkoc ,Metin, Turkey's Quest for Security Through Defensive Alliances, Turkish year-book of International Relations 1960, (Ankara, 1961), P.285.
19.The Middle East Record, 1967, The Shiloh Center for Middle Eastern and African Studies, Tel-Aviv University, Israel, 1971, PP.57-58
20.Turkish Foreign Policy Report, No. 18, Ankara Ministry of Foreign Affairs, January 1977, P.20
21.Turkish Ministry of Foreign Affairs Documents, December 1966 Publications, No. 28, Ankara, December 1966, P.23; Váli, Op. Cit, PP.178.
22.Turkish Ministry of Foreign Affairs Documents, October 1964 Publications, No. 2, Ankara, October 1964, PP.31-33; GÖR, Op. Cit, P.88.
23.Turkish Ministry of Foreign Affairs Documents, September 1967 Publications, No. 36, Ankara, September 1967, PP.16-17;
24.Váli ,Ferenc, The Turkish straits and NATO, Publisher, Hoover Institution Press, (California, 1972), PP.177-178.
25.Yazarlari ,Bölüm, Türk Dış Politikası - Kurtuluş Savaşından Bugüne Olgular, Belgeler, Yorumlar, Cilt 19190 1980, Editör: Baskın Oran, (Istanbul, 2001), P.17.